يشمل المقترضين من البنوك الإسلامية والتقليدية والمتعاملين مع شركات التمويل الإسلامي أو التقليدي

الزلزلة: «المالية» أنهت «فوائد القروض» بإنشاء صندوق الأسرة

انهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية خلال اجتماعها امس تقريرها بشأن ملف إسقاط فوائد القروض على المواطنين بالموافقة على إنشاء صندوق الاسرة وذلك بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي.

وأكد رئيس اللجنة النائب د.يوسف الزلزلة في تصريح صحافي إنشاء صندوق باسم «صندوق الأسرة» يشمل حسب الرغبة «كل من اقترض في فترة ما قبل 30 مارس 2008» موضحا ان آلية عمل الصندوق ترتكز على شراء أصل الدين مع إسقاط الفوائد والعوائد عن تلك القروض.

وأضاف الزلزلة ان الصندوق يشمل المقترضين من البنوك الإسلامية والتقليدية وشركات التمويل الإسلامي والتقليدي مضيفا ان كل من دخل صندوق المتعثرين وكان قرضه قبل 30 مارس 2008 يحق له الدخول في هذا الصندوق «الأسرة» سواء كان قرضه مقدما من البنوك الإسلامية او التقليدية او شركات التمويل الإسلامي او التقليدي.

وقال ان من كان قرضه قبل هذه الفترة المحددة سلفا ثم اعاد جدولة دينه بعد هذه الفترة (30 مارس) يحق له الدخول في صندوق الاسرة مشيرا الى ان تحديد تاريخ 30 مارس 2008 يأتي كون الضوابط القانونية «قبل هذه الفترة لم تكن صحيحة»، الامر الذي تداركته البنوك بعد هذا التاريخ.

واشار الى ان اللجنة المالية انتهت من تقريرها في هذا الشأن وسترفعه الى المجلس تمهيدا لادراجه على جدول اعمال مجلس الامة والتصويت عليه من قبل الاعضاء في جلسة الثلاثاء المقبل.

وقالت مقررة اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم انه تم شمول من دخل صندوق المعسرين والبنوك الاسلامية وكل من اقترض في القانون الخاص بمعالجة فوائد القروض، مؤكدة انه تم ضبط الامور.

واضافت الهاشم، في تصريح صحافي بعد الانتهاء من اجتماع اللجنة المالية مع وزير المالية مصطفى الشمالي: لي وجهة نظر قاسية على محافظ البنك المركزي السابق حول بعض الاخطاء التي اقر بها المحافظ الحالي ان ضوابط قبل عام 2008 لم تكن على الوجه المطلوب، وهذا الامر سيكون الحديث عنه لاحقا.

من جانبه، قال عضو اللجنة المالية النائب فيصل الكندري: لقد تم ادراج شرائح جديدة لتستفيد من القانون لتشمل البنوك الاسلامية ومن دخل صندوق المعسرين ومن اعيد جدولة قرضه بعد 2008.

من جانبه، أوضح عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية احمد لاري ان اللجنة اقرت الاقتراح بقانون لمعالجة القروض الاستهلاكية والمقسطة قبل 30 مارس 2008 وذلك بإنشاء صندوق لدعم الاسرة سيستفيد منه كل من اقترض قبل التاريخ المذكور، سواء من دخل صندوق المعسرين او من اعاد جدولته بعد التاريخ وسيطبق على البنوك التقليدية والاسلامية.

وقال لاري ان الاقتراح تم فيه مراعاة اي تعديلات تطرأ على راتب الموظف او معاش المتقاعد مما يؤدي الى زيادة نسبة الاستقطاع من الـ 40٪ للموظف و30٪ للمتقاعد، اذ يلزم الاقتراح اعادة جدولة وضعه في الصندوق واعادة تحديد القسط بما لا يتجاوز 40٪ للموظف و30٪ للمتقاعد.

ولفت الى ان الهدف من هذه المادة ضمان الحياة الكريمة للمواطنين للابقاء على 60٪ من راتب الموظف و70٪ للمتقاعد بشكل دائم مما يوفر له الحد الادنى من الحياة الكريمة.

وأوضح لاري انه تم تأجيل بحث التعديلات على قانون «الكويتية» وقانون المناقصات الجديد الى الاسبوع المقبل، مشيرا الى ان اللجنة المشتركة في المالية والتشريعية تناقش في اجتماعها اليوم قانون الاسكان والمرأة، لافتا الى انه تم تأجيل مناقشة قانون الايجارات. تهنئة للشعب الكويتي

من جانبه توجه النائب حماد الدوسري بالتهنئة الى الشعب الكويتي بمناسبة اغلاق اللجنة المالية لملف القروض المتعثرة الذي طال الحديث عنه، وشكر الدوسري سمو الامير وسمو رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس الامة والنواب.

وعن فتاوى تحريم قانون القروض، قال الدوسري، من باب الاعتذار للمشايخ الذين افتوا في هذه القضية احب ان اوضح ان هناك قاعدة فقهية تقول إن الشيخ يفتي بنحو ما يسمع، وللاسف الاسئلة التي وصلت للمشايخ كانت مخالفة للواقع بالقول ان الدولة ستشتري الفوائد الربوية للقروض، بينما الحقيقة هي ان الدولة ستشتري اصل الدين وليس الفوائد الربوية.

وصرح النائب د.عبدالرحمن الجيران حول مسألة اسقاط القروض والحلول المطروحة لحل هذه المشكلة بأن هذه الحلول لا تحقق العدالة بين افراد المجتمع ولم تأخذ بحسابها القروض التي تم تمريرها كتسهيلات تجارية او قروض خارج الكويت ولا تظهر بنظام الـ Cinet امام البنك المركزي، اضافة الى القروض المساندة للقرض الاساسي والتي تعدت الحد المسموح به وتسدد بدفعة اخيرة.

ونوه الى اساس المشكلة وهو مخالفة امر الله تعالى حيث يقول تعالى (يا ايها الذين آمنوا لاتأكلوا الربا اضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون) – آل عمران: 130، وقال سبحانه (وما اتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله) الروم: 39، ثم قال في موضع آخر (يا أيها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون) البقرة : 278 – 279 – 208.

والنبي ﷺ رأى ليلة اسري به رجلا يسبح في نهر من دم ورجلا قائما على شط النهر، وكلما اراد الرجل الذي يسبح ان يخرج من النهر رماه الرجل الذي على شط النهر بحجر فالقمه اياه فيرجع الى النهر وهكذا عقوبة آكل الربا في البرزخ الى قيام الساعة، والنبي ﷺ وضع الربا الذي كان موجودا في الجاهلية وضعه رسول الله ﷺ في حجة الوداع واهانه وازدراه فقال ان ربي الجاهلية موضوع كله تحت قدمي واول ربا ابدأ به ربا العباس فإنه موضوع كله.

والحل الشرعي لهذه المعضلة هو صندوق المعسرين ولا يمنع من ادخال شرائح غير داخلة اصلا فيه مع ايجاد البديل وهو نظام المرابحة بدلا من نظام الفوائد واعادة جدولة اصل الدين.

تراجع وزير المالية من جانبه بين النائب خليل الصالح ان قانون اسقاط فوائد القروض دخل نفقا جديدا وأن وزير المالية مصطفى الشمالي تراجع عن موافقته على القانون الذي جرى الاتفاق عليه مع اللجنة المالية البرلمانية.

وقال الصالح في تصريح للصحافيين: نحن مع فتح كل ملف ودراسته على حدة، وان اي مبالغ اخذت من المواطنين دون وجه حق يجب ان تعود إليهم.

وفي شأن آخر ذكر الصالح ان اجتماع «المالية» الأسبوع المقبل بخصوص التعديلات على مرسوم خصخصة الخطوط الجوية الكويتية قدمنا نحن تعديلا يمنح تعويض فروقات للموظفين يغطي 36 مرتبا وفقا لآخر مرتب حصلوا عليه. وأضاف: والموظف الذي تقاعد قبل عام 2000 يسمح له بتكملة مستحقاته لثلاث سنوات وهؤلاء عددهم 120 موظفا.

وذكر الصالح انه سيتم تعويض أصحاب الرخص الفنية وتتكفل الحكومة برواتبهم.

أما موظفو الكاسكو الذين لم توافق الفتوى والتشريع على جمعهم بين مكافأة الشركة ونسبة 5٪ التي تمنح لموظفي الخطوط فبإمكانهم اللجوء إلى القضاء.

وفي هذا الإطار أشاد النائب حمد سيف الهرشاني بقرار اللجنة المالية بشأن إنهاء قضية القروض وما توصلت إليه بضم المشتركين في صندوق المتعثرين إلى صندوق الأسرة الجديد المعني بمعالجة هذه القضية وقال الهرشاني في تصريح للصحافيين امس في مجلس الأمة ان الفضل في حل هذه القضية يرجع اولا الى سمو الأمير حفظه الله الذي اعطى توجيهاته السامية للمجلس والحكومة ومنذ بداية دور الانعقاد الحالي نحو إيجاد حل يحقق العدالة الاجتماعية ويرفع كاهل المعاناة عن المواطنين المقترضين من البنوك وكان سموه متابعا لهذه القضية وحريصا عليها حتى انتهت منها اللجنة امس، مؤكدا ان هذا الأمر ليس بمستغرب عن سمو الأمير الذي دائما يحثنا في كل لقاء على العمل لإنهاء مشاكل المواطنين وكنا نستشعر حرص سموه وتلمسه لمعاناة أبنائه المواطنين ونقول لسموه لك منا كل الشكر يا سمو الأمير على توجيهاتك السامية تجاه ابنائك المواطنين.

وأكد الهرشاني ان قرار اللجنة المالية بإنهاء قضية القروض كان وراءه جهود كبيرة بذلها رئيس مجلس الأمة علي الراشد وسمو رئيس مجلس الوزراء اللذان كانا على متابعة دائمة وتواصل من أجل ان يتم طي هذا الملف فلهما منا كل الشكر والتقدير وكذلك رئيس اللجنة المالية النائب يوسف الزلزلة وأعضاء اللجنة وأعضاء الفريق الحكومي لما بذلوه من جهود كبيرة في هذا المجال.

وفي السياق ذاته، أكد النائب مبارك العرف أهمية الانتهاء من حل مشكلة القروض خلال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة على ان يشمل الحل جميع المقترضين سواء من اقترض من البنوك التقليدية او الاسلامية.

وأضاف العرف في تصريح صحافي ان مشكلة القروض باتت تهدد كيان الأسرة الكويتية بسبب الاستغلال السيئ من قبل بعض البنوك لحاجة المواطنين، الأمر الذي تسبب في مشاكل اجتماعية لا حصر لها مما يتطلب الأمر حلا جذريا لتلك المشكلة يشمل جميع المقترضين. وقال العرف انه سيعمل مع زملائه النواب على ادخال بعض التعديلات على مقترح اسقاط فوائد القروض ليشمل جميع البنوك الإسلامية والتقليدية ومن دخل في صندوق المتعثرين بالإضافة الى توافقه وعدم مخالفة المقترح لأحكام الشريعة الإسلامية.

وقال العرف ان وصف البعض القانون بعدم العدالة مجاف للحقيقة لأن العدالة نسبية وبالتالي لا يمكن ان تقف الدولة ومجلس الأمة عاجزين عن ايجاد الحلول للصعوبات والعقبات التي تواجه المواطنين بحجج واهية، موضحا ان صاحب السمو الأمير سيكون خير معين لأبنائه من الشعب من خلال صرف منحة الألف دينار للجميع لتحقيق العدالة وهو أمر غير مستغرب من سموه أبو المكارم الذي عوّد الشعب على منح تاريخية لم تشهدها البلاد منذ سنوات.

وقال النائب محمد الجبري انه بعد اخذ رأي علماء ورجال دين ثقات نؤكد ان شراء أصل الدين ليس فيه مفسدة، حيث اوضح هؤلاء العلماء ان الشرع اقر ارتكاب أدنى المفسدتين لرفع أعلى المفسدتين هذا ان كان هناك مفسدة وشراء أصل الدين ليس مفسدة. واضاف الجبري: نرجو من علماء الشريعة وطلبة العلم مراعاة قول سفيان الثوري رحمه الله «انما الفقه الرخصة عن ثقة أما التشديد فيحسنه كل احد». وخلص الجبري الى القول: وبناء عليه نجد ان شراء أصل الدين وفقا للتقرير الذي وافقنا عليه في اللجنة المالية اليوم لا توجد فيه شائبة شرعية وسيفرح الشعب الكويتي بإذن الله فالجلسة المقبلة لإنهاء معاناة شريحة كبيرة من المواطنين وقد آن أوان رفع الظلم عنها في ملف القروض.

وفي السياق ذاته

توجه النائب عسكر العنزي بالشكر الى صاحب السمو الأمير لتوجيهاته السامية الى الحكومة بالموافقة على الآلية التي تتوصل إليها اللجنة المالية بالتوافق مع وزارة المالية والبنك المركزي لحل مشكلة القروض المتعثرة التي أثقلت كاهل عشرات الآلاف من الأسر الكويتية لسنوات عديدة، وشكر عسكر أيضا سمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة لتدخلهما بما أدى الى إقرار القانون في اللجنة المالية.

وأشار عسكر الى ان هذه المشكلة كانت تؤرقه مثلما تؤرق المواطنين المتعثرين لذلك كان اول من تقدم للمجلس الحالي يوم الجلسة الافتتاحية في 16 ديسمبر 2012 باقتراح بقانون بإسقاط فوائد القروض وإعادة جدولتها، مشيدا بجهود زملائه النواب الذين دعموا وساندوا هذه القضية العادلة خاصة أعضاء اللجنة المالية ورئيسها ومقررتها الذين بذلوا جهودا مضنية للوصول الى هذا الحل التوافقي.

وقال عسكر في تصريح صحافي: ان هناك أغلبية نيابية كبيرة جدا لإقرار القانون في جلسة غد الثلاثاء.

> **لاري: مراعاة أي تعديلات تطرأ على راتب الموظف أو المتقاعد**
>
> **الجيران: حلول قضية القروض لا تحقق العدالة في المجتمع**
>
> **عسكر: لدينا أغلبية نيابية كبيرة لإقرار إسقاط فوائد القروض غداً الثلاثاء**

د. يوسف الزلزلة متحدثاً وبجانبه صفاء الهاشم وفيصل الكندري ومحمد الجبري

نقابة البنوك: لن نسمح ببطولات وهمية على حساب الكويتيين

أصدرت النقابة العامة للبنوك بيانا بشأن قانون اسقاط فوائد القروض جاء فيه: استشعارا من النقابة العامة للبنوك بدورها الوطني ومسؤوليتها الاجتماعية في ايضاح الصورة للرأي العام والشارع الكويتي وكما كانت النقابة كأول من قدم مشروعا متكاملا لشراء القروض وإعادة تقسيطها على المواطنين ابان حدوث ازمة القروض فان مجلس إدارة النقابة العامة للبنوك يحمل الحكومة وأعضاء اللجنة المالية مسؤولية إقرار قانون شراء فوائد القروض او ما يسمى بـ «صندوق دعم الأسرة» والذي تم الاتفاق عليه في اجتماعهم الأخير والذي سيعرض على مجلس الأمة في جلسته القادمة.

حيث تحذر النقابة من اقرار هذا القانون «المسخ» الذي ولد ميتا والذي يعطي بطولات وهمية للحكومة وأعضاء اللجنة المالية في مجلس الأمة على حساب المواطنين الكويتيين، حيث خلصت النقابة بعد دراسة مستفيضة إلى ان هذا القانون هو عبارة عن صك براءة يمنح مجانا للبنوك ولمحافظ بنك الكويت المركزي الذي لم يضطلع بمسؤولياته لإيقاف مسلسل تجاوزات هذه البنوك والتي طالت الأسر الكويتية وأدت إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والمادية والنفسية والأسرية بها.

ودعت النقابة إلى ان يلتفت أعضاء مجلس الأمة إلى ان المسؤولية التي تقع على عاتقهم هي إصلاح الأزمة والنظر في أسبابها ونتائجها ومكامن الضرر التي وقعت على المواطن فيها، حيث ان المشكلة الأساسية هي ارتفاع نسبة الفوائد التي ادت إلى ارتفاع الأقساط بغير وجه حق وبالتالي أدت إلى تقاضي البنوك فوائد اكثر من المتفق عليها في عقد القرض والتي بررتها البنوك والبنك المركزي بأسباب واهية وغير مقنعة. وإذ تؤكد النقابة ان ما تم تقاضيه من فوائد اضافية من المواطنين بسبب ارتفاع نسبة الفوائد خلال السنوات الماضية لابد ان يضعه المجلس بعين الاعتبار في أي دراسة حيث ان لأموال الناس حرمة لا يجب السكوت عنها ويجب ان يتضمنها أي حل يوافق عليه مجلس الأمة ويجب النظر فيها اما بإرجاعها إلى العملاء باعتبارها اخذت بغير وجه حق او بخصمها مما تبقى من فوائد او اصل الدين الذي تبقى على المواطنين.

كما تشير النقابة إلى ان ما ورد في القانون من اسقاط ما تبقى من تلك الفوائد لا يعتبر علاجا للمشكلة باعتبار ان المواطنين سددوا الجزء الأكبر من تلك الفوائد، ولتأكيد ما خلصت إليه النقابة من نتائج فإننا نورد إليكم مثالا حيا لأحد القروض التي شملها القرار:

مثال لأحد القروض التي تمت دراستها حيث اقترض العميل 26,900 دينار بتاريخ 2003/3/6 حتى 2020/02/20 (انظر الجدول)

فهل إسقاط ما نسبته 7,5٪ من الفوائد هو الحل الذي يأمل فيه المواطن من المجلس الذي انتخبه ليرفع عنه الظلم ويرد إليه ما تم اخذه بغير وجه حق؟ كما تود ان تشير النقابة إلى ان هناك فئة سيتم تهميشها من المقترضين في حال تم تحديد الفترة لغاية 2008/03/31 حيث ان هناك الكثير من العملاء وبعد ان اصابهم اليأس من عدم جدوى مطالباتهم للحكومة ومجلس الأمة للنظر في معاناتهم فقاموا بإعادة جدولة قروضهم التي ارتفعت اقساطها بسبب ارتفاع الفوائد وتضرروا بحيث قاموا بتمديد مدد القروض حتى يتمكنوا من ان يعيشوا على ما تبقى من رواتبهم فهل ما دفعوه من فوائد إضافيه قبل إعادة الجدولة سيذهب دون أي اعتبار؟ ولماذا لا يتم فتح ملف القروض التي تمت اعادة جدولتها بعد 2008/03/31 والتي تمت جدولتها بنفس اصل الدين، والتي تبين ان هدف المواطنين كان اجتهادا لرفع الظلم في ظل تلك التجاوزات والتي وجدت صمتا من الحكومة تجاه مطالباتهم وتعسفا من البنوك تجاههم.

كما نود ان نشير إلى ان هناك الكثير من القروض التي كانت تخالف كل لوائح الإقراض في البنك المركزي وبالتحديد المتعلقة بقروض الأفراد والتي تسببت بفوائد إضافية تم احتسابها وفق آلية لم يحددها البنك المركزي وتختلف وترتفع فوائدها حسب مبلغ ونوع وآلية القرض. كما ان النقابة تود ان تشير إلى العديد من الأمور التي يشوبها الغموض في التعامل معها وفق هذا القانون وهي:أنظر الجدول

وإذ تؤكد النقابة على ان تجاهل كل تلك النقاط تعتبر علامات استفهام وتدعو إلى ضرورة رد هذا القانون والنظر بشمولية وفحص الموضوع بنظرة فنية تعيد الحق لأصحابه لأن الهدف من هذا القانون معالجة تلك المشكلة وليس معالجة ما تبقى من المشكلة وان لأموال المواطنين حرمة والمسؤول عنها هو مجلس الأمة الذي انتخب ليمثل مطالبهم في رد الحق لأصحابه وان ما تلمسته النقابة من خلال دراستها لهذا القانون انه لا يعبر إلا عن رغبة الحكومة والمجلس في اغلاق هذا الملف دون النظر في تحقيق العدالة وتحميل مسؤولية الأخطاء لأصحابها.

أصل القرضد	26,900 دينار	يخصم منه مبلغ 807 دنانير كتأمين فالصافي 26093 دينارا
الفائدة	18,460 دينارا	
الاجمالي	54,360 دينارا	
القسط	240,800 دينار	
المدة	189 شهرا	
الفائدة التي سددها العميل	17,069 دينارا	نسبة ما سدده العميل من الفوائد 92,5٪
الفائدة التي ستسددها الدولة	1,391 دينار	نسبة ما ستسدده الدولة 7,5٪

نوع القرض	الهدف منه	الملاحظات
قروض البالون	منح العملاء قروضا مساندة للقرض الأساسي تتعدى الحد المسموح لإقراض الأفراد والتي حددها البنك المركزي وتسدد بدفعة أخيرة	احتسبت البنوك فوائد على تلك القروض تسدد اما شهريا بقسط إضافي لقسط القرض الأساسي أو لحين انتهاء القرض الأساسي يتم جدولة مبلغ الدفعة الأخيرة وفوائدها بقرض جديد علما بأن فوائد البالون تعتبر ضعفي أصل مبلغ البالون
قروض خارج الكويت	منح العملاء قروضا من بنوك أجنبية خارج الكويت بالتعاون مع البنك المحلي بهدف منح العميل قرضا يفوق الحد المسموح ولا يظهر نظام الـ Cinet الخاص ببيانات العميل الائتمانية أمام البنك المركزي	يتم سداد القرض الخارجي وفوائده عن طريق استقطاعات شهرية يحصلها البنك المحلي ويحولها للبنك الأجنبي فهل ستسدد الحكومة لبنوك أجنبية خارج الكويت؟
قروض للأفراد على هيئة تسهيلات تجارية	منح العملاء قروضا فوق الـ 70,000 دينار	حيث كانت البنوك تمنح العميل قرضا بالحد الأقصى الـ 70,000 دينار وقرض تجاري قد يصل الى 200,000 دينار وأكثر

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

ينعى

رئيس وأعضاء مجلس إدارة

جمعية الصحافيين الكويتية

والأسرة الصحافية

المغفور لها بإذن الله تعالى

الزميلة/ غنيمة فهد المرزوق

رئيسة تحرير مجلة أسرتي

وأحد مؤسسي الجمعية

التي انتقلت إلى رحمة الله يوم السبت الموافق 2013/3/16

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم أهلها وذويها جميل الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون